

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

المشاريع الناجحة

إحسان شمران الياسري

أحد الأشخاص أراد أن يفتح مشروعاً تجارياً، فطلب مشورة عدد من الأصدقاء، فاقترح الأول مخبزاً للصومون.. ويقدم في الصباح (الكاهي) بعد أن يُقنع إحدى بائعات القمير أن تتواجد في الصباح الباكر لتكتمل القصة (كاهي وكيمر).. اقترح الثاني محلاً لبيع (الطرشي) على أن يتفق مع أحد سواق التاكسي من خطوط أربيل بغداد لتأمين (لبن أربيل) تازه.. حيث اكتشف صديقه إن المعروض في البلدة هو لبن عادي يجري تدخينه لخداع الجمهور بأنه (لبن أربيل).. وكان رأي الثالث أن يكون المحل لتصليح إطارات السيارات بعد استقدام احد المتخصصين بتصليح الإطارات (الجوليس)..

وهناك مقترحات عديدة.. وكان أخطرهما وأكثرها جذباً وواقعية هو افتتاح حديقة للحيوانات لأن الجمهور ملّ التسكع في الشوارع أو الجلوس في الكازينوهات.. ولكي يعيش المجتمع البيئية التي انطلق منها الإنسان اول مرة إلى الحضارة والمدنية.. كما إن جمعيات الرفق بالحيوان بدأت تضغط على منظمات المجتمع المدني للمساهمة في حماية الحيوانات والرفق بها.. الى آخره من الذرائع التي استهوت صاحبنا، فقرر المغامرة بكل ما يمكن لتشييد حديقة حيوانات تليق بالأهداف السامية للمواءمة بين البشر والحيوان، حتى إنه أقسم بأغلظ الأيمان إنه لا يهدف إلى تحقيق الأرباح الطائلة، بل يكفيه أن يسترد التكاليف، مع هامش بسيط لتغطية متطلبات تطوير المشروع ومعيشة (الجهال)..

وبعد افتتاح المشروع، وضع لافتة على بوابة الحديقة (الدخول بـ ١٠٠ دينار).. وانتظر الإقبال الهائل للجمهور.. ولكن الجمهور لم يقبل.. وبعد أسبوع، غير اللافتة وكتب (الدخول بـ ٥٠ دينار).. ثم غيرها بعد أسبوع (الدخول بـ ١٠٠ دينار) ولم يدخل أي زائر.. وعاد فاستشار أصدقاءه الذين ورطوه بالمشروع، فاقترح أكثرهم مكرراً ويُعدا عن الخير أن تكون اللافتة (الدخول مجاناً).. وفي اليوم الأول امتلأت الحديقة بعمثات الزائرين.. وإن كان صاحب المقترح خبيثاً، فقد أغلق صاحبنا باب الحديقة الرئيسي وأطلق (الأسد) بين الناس وكتب لافتة من الداخل (الخروج بـ ٥٠٠ دينار)..

كانت هذه الفكرة تعن براسي وأنا انظر إلى تقلب السياسيين وظهورهم المقرف في الفضائيات يبيون بعضهم ويتناطون بالقرون والإكتاف، فضلاً عن الألفاظ.. فريت أن تصدق فتوى تحرم صرف رواتبهم وامتناعاً عنهم لم يجلسوا ويقولوا: عذراً شعبنا.. نحن راحلون.. وتبعد الانتخابات.. وننتخب مجدداً وحُظِر التجوال، وتعطى عطلة سبعة أيام.. ثم ننتظر سبعة أشهر جديدة.. (والخروج بـ ٥٠٠ أسف)!

ihshamran@yahoo.com

د. عبد الله المدني



دشن رئيس وزراء الهند مانموهان سينغ مؤخرًا مشروعاً طموحاً يتكلف نحو ٣٢,٥ مليار دولار، ويؤمن لبلاده دخول نادي الدول التي يحمل سكانها ما يسمى بـ "بطاقات الهوية البيومترية" الذكية سريعة المسح. وهذا النادي تقتصر عضويته حتى الآن على ٥٠ دولة فقط، من بينها معظم دول أوروبا، والصين، والبرازيل، واليابان، وإسرائيل، والعراق، علماً بأن دولاً مثل كندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، ماضية الآن في صياغة التشريعات اللازمة لدخول النادي تحت تأثير مخاوفها من تسرب الإراهبيين إلى أراضيها.



كهذا، لا يلحق فرص عمل جديدة، ولا يرفع من مستويات المعيشة والدخل. غير أن الهند بهذا المشروع، الذي أطلق من قرية قبيلة "تيمبيلي" (حيث يعيش نحو ١٥٠٠ نسمة) في ولاية "مهاراشترا" الواقعة على سواحل الهند الشرقية، تريد أن توطأ أقدامها في الساحة العالمية للحكومة الإلكترونية، عبر إصدار بطاقات هوية بيومترية تكيه موحدة الشكل لكل فرد من سكانها الذين تجاوزوا اليوم رقم مليار ومئتي ألف نسمة، بمن فيهم أولئك المهملون الذين لم يحصلوا يوماً على أية هوية، ممن يزيد عددهم على ٣٠٠ مليون نسمة، علماً بأن المواطنين الهنود يتبنون هوياتهم في الوقت الحاضر بواسطة وثائق

وميزة بطاقات الهوية هذه التي تأخذ شكلاً معيناً وتشتمل على اسم الفرد وعتوانه وتاريخ ميلاده وجنسه وأسماء أبيه وأمه وأزوجه وزوجه أو بناته وبنينه، إضافة إلى معلومات جغرافية وبصمات لأصابع اليد العشرة وقزحية العين، أنها تحمل رقماً فريداً. وهذا الرقم مرتبط بدوره بقاعدة بيانات مركزية تساعد على التيقن من حقيقته أو زيفه، الأمر الذي يقلل أو يلغي احتمالات وجود بطاقات هوية مزبوجة للفرد الواحد، أو وجود هويات قومية

الهند تدخل عصر بطاقات الهوية البيومترية

مختلفة في تصاميمها وأشكالها، ونوعية بياناتها، وأغراضها، مثل شهادات الميلاد، ورخص القيادة، وطاقات التموين، وغير ذلك من الوثائق التي لم تعد مقبولة عالمياً للتحقق من الشخصية.

ثم إن هذا البلد الكبير لجهة سكانه، والشاسع لجهة مساحته وتقسيماته الإدارية، والضخم لجهة مشاكله، و الفريد لجهة تعدد قومياته وأديانه وثقافته، بحاجة ماسمة إلى مثل هذه التقنية، لتحقيق المزيد من الشفافية في العمل، وإيصال الخدمات الاجتماعية مستحقها بكفاءة أكبر) وبالتالي جعل حياة الملايين من المهشين، والمهاجرين من الأرياف إلى المدن، وحملة الوثائق المزورة، أكثر سهولة، ووضع خطط أكثر دقة للمستقبل (خصوصاً في هذه الحقبة الزمنية المتميزة بالتنافس والصعود في آسيا)، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون الأخذ بالتقنيات العصرية الجديدة في مجال الإحصاء والمعلوماتية، وتوحيد أشكال بطاقات الهوية ونوعية المعلومات التي تتضمنها.

والحقيقة إن الحكومة الهندية تعرضت لشدد مرير من قبل بعض الجماعات والمنظمات التي تسرعت في إطلاق الأحكام على المشروع (دون التدقيق في دوافعه وفوائده)، ووجدت فيه إهداراً للمال العام، غير أن نيودلهي سارعت، عبر الشخص الذي اختاره رئيس الوزراء بنفسه لقيادة مشروع "الهوية البيومترية"، وهو "ناندان نيلكاني" (شخصية معروفة على مستوى الهند كلها كأحد مؤسسي ثاني أكبر مجموعة لتقنية المعلومات في البلاد، وهي مجموعة "أنفوسيس") إلى توضيح بعض الأمور الخافية، مثل أن المشروع المذكور عبارة عن تحالف أو ائتلاف قومي كبير تشترك فيه وزارات الدولة المختلفة، وحكومات الولايات الهندية، وقطاعا المصارف والتأمين، إضافة إلى ثلاث من شركات النفط المحلية الكبرى، ومؤسسات خيرية عاملة في قطاع التعليم، وممثل أن المشروع يفرض رسوماً على كل من يريد التزود بخدمات التأكد من الهوية، وبالتالي فإنه (أي المتزوج) يتوقع له أن يدرّ سنوياً ما لا يقل عن ٦٠ مليون دولار. خاصة تلك التي لا يقل عن أربعة بلايين دولار يمكن للدولة أن تحصل عليها، بعد اكتمال المشروع، كنتيجة لسدس الطريق أمام المتحررين من دفع الضرائب الحكومية، على أن ما سبق ذكره، لم يكن النقد الوحيد الذي وجه إلى المشروع. فحينما قام النشطاء المدافعون عن الخصوصية،

والمنظمات المدافعة عن الحريات المدنية بحملة انتقادات ضد مشروع "الطاقات البيومترية" بحجة أن الهند ليست لديها قوانين صارمة تكفل الموجودة في الغرب لحماية البيانات ومنع سرقتها أو إفشائها أو بيعها من قبل البيروقراطيين الفاسدين، ثم بحجة وجود تلك البيانات الحساسة في مكان مركزي واحد، مما يشكل مخاطرة أمنية جسيمة بحسب زعمهم، تصدى لهم "نيلكاني" قائلًا أن الهيئة التي شكلت لتنفيذ وإدارة المشروع (الهيئة الهندية للهويات الاستثنائية) سوف تستعين بأفضل الخبراء وأحدث التقنيات من أجل ضمان سرية البيانات، ومضيفاً أن البرلمان الهندي في طريقه للموافقة على حزمة قوانين جديدة من شأنها - حين دخولها حيز التطبيق - أن تضمن الأمن والحماية لكل المعلومات التي يتم جمعها عن الشعب ضد الضياع أو السرقة أو الاعتداء أو التسريب غير القانوني، علاوة على تحديد عقوبات رادعة سوف تطبق بحق كل من يعتدي على قاعدة البيانات بأي صورة من الصور.

وقد اعترف "نيلكاني" في حديث له لمجلة "تايم" الأمريكية بأن المشروع الهندي المذكور، ليس سهل التحقيق في بلد كبير كالهند، بمعنى أنه لكي يتكتم وفق الخطة الموضوعية في عام ٢٠١٨، سوف يواجه تحديات كبيرة، قائلًا: "إننا بصدد إصدار هويات لنحو مليار وربع المليار من البشر، ولكم أن تتخيلوا المدى الذي يمكن أن تصل إليه هذه الهويات لو وضعنا الواحدة فوق الأخرى"، ومضيفاً: "سوف يبلغ ارتفاعها مئة وخمسين مرة أكثر من ارتفاع قمة إيفرست البالغ ١٢٠٠ كيلومتر. غير أنه أوضح أن الفوائد التي ستتحقق للهند وللهنود من وراء المشروع تبرز المضي بخلق قاعدة بيانات سليمة وواقعية عن الشخصيات الضالعة في عوالم الجريمة والإرهاب وقطع الطرق. ومن ناحية أخرى، هو يسمح للهند بتتبع الأفراد الذين يتهربون من دفع الضرائب للدولة، علماً بأن دافعي الضرائب الهنود لا يتجاوزون حالياً نسبة ٥ بالمئة من السكان. إلى ذلك فإن المشروع سوف يساعد الهنود على الارتباط أكثر بخدمات النظام المصرفي الذي لا يستفيد منه سوى القلة، بسبب عزيمهم عن فتح حسابات في المصارف، لأن هذه الأخيرة تشترط عليهم تقديم ما يثبت هوياتهم بصورة مفصلة، والهويات الدقيقة المعتمدة لا وجود لها.

المجتمع الذكوري المتسلط وعطشه إلى القوة والجنس

أوس عز الدين عباس



أشار العالم بروس كارلتون الخبير في علم التطور إلى أن العطش إلى القوة والجنس والمزيد من امتلاكهما مرض ذكوري، فالذكور هم الذين يشنون الحروب وهم الذين يتحاربون فيقتلون ويقتلون، وهم الذين أنشأوا المؤسسة العسكرية ورسموا قدر المجتمع وخططوا نظام المجتمع على صورة التكنة كما أشار إلى ذلك غارودي في كتابه في سبيل ارتفاع المرأة، وهم الذين شوهوا التطور الانساني برمته برؤية العالم يعين حولا ذكورية، فلا يمكن أن يمشي المرء برجل واحدة إلا في الخيال، ولا يمكن أن يرى يعين واحدة إلا إذا نعمت الرؤية الضاغية، أو تحول إلى كائن خرياً يعين واحدة



الرجل وإعلانه الوصاية على كائن متخلف عقليا في اللباس، ويغل مالك بن نبي في كتابه شروط النهضة المعركة حول جسد المرأة بالمزيد من تعريتها أو التشدد من تطغيتها الى نفس الألية الخفية من الدافع الجنسي لامتلاك جسد المرأة، مع أن طاهر الأمر يوجه الى التناقض بين الفحش والتقوى، وأن الأسود الخفي هو قاعدة الملون الفاقع ولكن أكثر الناس لايعلمون، ان طغيان الذكر على الأنثى يتبدى في ادعاء الملكية والنجل من ذكر اسم الأنثى وعدم الاستيثار بمولدها ولو كانت أصح من عشرة ذكور، وإذا مشى تركها خلفه لخطوات، ويبقى الخجل من ذكر اسمها في العائلة أو أم الأولاد كمن يتعفف من ذكر مكان الخلاء، هي لا اسم لها يتم تسلمها من البريد المسجل من الأب الى الزوج ومن المهدي الى اللحد!

وهناك من يدعي أن المرأة لها ثلاث خرجات من الرحم وبيت أهلها الى بيت زوجها ومن بيئها الى القبر إلا أنهم من أفهم ليقولون، وعند الزواج يغيب اسمها فهي كريمة فلان تزف الى الشاب الذي يحمل اسما ولقبا عريضين، ويسبل حقها من الارث ويدفع لها راتباً اقل، وتخشى على نفسها عندما يعيض الشباب ويزول الجمال وتطعن في السن، فتراها على عطف بناتها أكثر من حقوقها إذا كان لها بنات، ويمكن للرجل ان يلقي بها في الشارع بطلاق مع متأخر رمزي، إن أبعاد الكارثة انسانية وليست عربية فقط وان كانت المرأة العربية تتبلع الجرعة السامة منه ولا تكاد تستسغيها ويأتينا الموت من كل مكان، مع هذا فإن المرأة في بريطانيا لم تصوت الا في عام ١٩١٢ وهي مازالت محرومة في بقاع شتى من هذا الحق الطبيعي، وفي بعض الاماكن ما زال الزمن متوقفا عند عتبة الأنثى فترحم من قيادة السيارة، في الوقت الذي يطير فيه الشباب الارعن بدون رخصة سوى فحولته ويتمتخض اواناً من الأشكال المختلفة على رصيف الطرق، محولا الطرقات الى ساحات حرب تنقل البحث على مدار الساعة، وإذا كان ظلم الإنسان لنفسه هو الظلم الأعظم فهو يؤسس بدوره لفهم جذور المشكلة الانسانية وفهم الظلم الاجتماعي عندما تتصعد الشرائح الاجتماعية الى مستضعفين في أي مستوى بما فيها الجنسي، ومصدر هذا الخلل هو طبقة المستضعفين أكثر من طبقة الجباريين المتكبرين، وهذه القاعدة تنطبق على علاقات المرأة والرجل فلماذا قبلت الانثى هذا الاضطهاد الطويل؟

إن الشهوة الجنسية هي محرك التاريخ الأعظم، وإذا كانت الطاقة النووية هي أشدها في الطبيعة فهي الجنس في البيولوجيا، وكل شيء يفسر من خلالها، ومن يتورط فيها هو الرجل عادة (وتزيت للناس حب الشهوات)، ووقف المؤرخون طويلاً أمام أثر المرأة في التاريخ تحت اغراء أنف كليوباترا، بحيث يعتبر أدوار كار صاحب مؤلف ما هو التاريخ أن التاريخ يتقلب بهذه الطريقة أمام عدم فهم المرأة الى كيان هلامي يتخلص من القوانين ويصبح كائنا عصيا على الفهم وال ضبط تتقافده الأوهاء ويدمدم فيه عالم اللاوعي وهو ليس كذلك ولكنه ضريبة تحييد المرأة، وتدخل المرأة مسرحية علاقات القوة حيث يظهر الجنس مختلطاً بالعنف، ومعظم الجرائم تدور حول الملكية في المال والمرأة، وتظهر تعابير امتلاك المرأة في ثقافتنا من حيث لانتنته، لأن الوعي يقوم على ظاهرة الانتقاء فهي جوهرية في كل شيء، وبهذا التعبير تخسر المرأة بضربة واحدة أمتيتها وتتحول الى عالم الممتلكات لتدخل بأمان الى خزانة الرجل العامرة بالأشياء، وانه حتى ممارسة الجنس بما يختلط من عنف فهو بقايا غريزة الغاية لدى الرجل، وهو عملية تعبيرية عن خطف المرأة واغتصابها، ولا غرابة إن استفحلت قوة رد الفعل في المجتمع الغربي، فبعد حركة المساواة تبرز الحركات النسوية الى الواجهة وتحركت في تظاهرات ضخمة لرد الاعتبار، وهذه الحركة بين الفعل ورد الفعل تبث أيضا في حركة الاستعراء، فبعد موجة الرهينة وحبس الغرائز جاء الدور لانتقامها فحطمت كل البنى القديمة، واليوم تندفق أمواج الاباحية من المكوث العلوي على ظهر البحر الأخضر الإلكتروني من المحطات الفضائية فلا يستطيع منعها أنس ولا جان.

لقد كسر العلم الجغرافيا ولكن قانون الله جل جلاله هو الذي سيبث في النهاية فيذهب الزيد جلاء وأما ما يفع الناس فيبحث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال، وعندما بدأت أفلام الجنس في الغرب غصت الرفوف فلا ترى إلا العري، وانطلقت تلك الموجة في الستينيات من بريطانيا فزعمت الأنوف وشكلت أسطرة الفيديو ٨٠٪ من خزائن النوادي، وبعد عدة سنوات انكسرت حدثها وتراجعت موجتها الى ٢٠٪ ثم تحولت الى ظاهرة مخفية بين العمود والانحراف، فالجنس كالمسح الضاري من حرصه أكله ومن رمى له بقطعة لحم عند جوعته أمته، كما نكر ذلك ابن مسكويه في كتابه تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، ولكنها تفعل فعلها السمي اليوم في العالم العربي لأنها تدخل بيئة عذراء غير مهياة لهذا النوع من الإحتياج في ظل المجتمع العربي، ولم تتطور الثقافة الجنسية بين الإظهار والإخفاء من فراغ، حيث تعني قاعدة أرسطو الذهبية أن كل فضيلة هي وسط بين زديلتين، فمع الاباحية يتحول المجتمع الى مستنقع يستحق التدمير(فجعلنا عاليها سافلها وأملطنا عليهم حجارة من سجيل) ومع الكبت تنشأ الأمراض النفسية من الهلوسة الجنسية وتحول كل النشاط الى جنس حتى لو كان ظاهريا لعين التقوى بسبب جوعه الجنس، ويصبح جسد المرأة المسرح السياسي لطغيان

أخرى، وتفاعلت إحدى السيدات بولاية المجتمع النسائي الانساني بحيث يمكن الاستغناء عن الذكر المخربين نهائياً للمستقبل أوستبدلهم بجنس آخر، وهي صاحبة مجلة لا نريد بورنو وهو عنوان منير لكنها تلاعبت بحركة نكية بالكلمة بورنو التي تعني الاباحية وحينما قسمت الكلمة الى شقين انقلب المعنى، ويذهب العالم بيتر فارب في كتابه بنو الإنسان: أن الذكر لا يختلف عن الأنثى إلا بعضلاته وقسوته وجوده، في الوقت الذي تتفوق المرأة بالرحمة والحب والوفاء، فإذا ماتت عن الرجل زوجته فكروا له بالعروس ولما تدفن الزوجة بعد وزوجوه في أيام، وإذا ماتت عن المرأة زوجها حفظت زوجها واعتنت بالأولاد وعاشت مديرة وهي خصلة الغالبية الساحقة من النساء قاتنات حافظات للغيب بما حفظ الله وإذا عجزت المرأة بماها الى بيت أهلها، وإذا وقع سدت عيبه وسرت عورته ورفعت من تحتها قادوراته حتى الممات، وينتهي بيتر فارب الى مفارقة عجيبه وهي أن الجنس الأنثوي هو الذي يجب أن يسود لأنه: الجنس الأطول عمرا والأكثر صحة والأقل عرضة للحوادث والمساوي للذكر في النكاح، ولكن الذي حدث هو العكس، إذ لا تزوج المرأة رجلين في الوقت الذي يعدد الرجل ولو في

المجتمع الذكوري هو الذي دفع المرأة الى ان تكون شريحة مستضعفة وهي كارثة كونية في كل الثقافات، وفي الثقافة الصينية يعني الضمير التكمك أنا المؤنث العبد، وفي الثقافة الهندية تعتبر المرأة ضائعة الى الرجل من اهد الى اللحد وهي من أقدمه، وفي اليابان لم يتقبل المجتمع إلا بإلغاء نظام الساموراي، وبالما قبل فان المرأة هي التي بدأت الثورة الزراعية فاطمعت عائلتها من جوع الجنس البشري الى الحضارة، فلولا الثورة الزراعية ماتجاوز الجنس البشري مرحلة الصيد وجمع الثمار وما تخلص من خوف الموت جوعا وما نشأت المدن وازنحمت بالسكان وولدت الاختصاصات وتم تقسيم العمل كما قال في ذلك عالم الاجتماع برتكايم، كل ذلك ببركة يدي المرأة، ولكن الذكر بنى الحرب والجيوش والطغيان ومازال، وإذا كان الحاكم يخفق في الصور فيقول للعباد أنا ربكم الأعلى فان الزوج في البيت يعلن أنه الأعلى لامعقب لحكمه وهوسريع الحساب، والاستبداد السياسي والتجلى الأعظم لتراكمات أخطاء البيت، والطغيان يتأسس من خلية العائلة ليظهر في النهاية على شكل تنين سياسي يفتد بالهيب على عباد يرتعشون وجلا خاشعة أنصارهم من التل.